مقدمةشهدت تكنولوجيات المعلومات والاتصال تطوراً متسارعاً أحدث تحولات عميقة في المعاملات المالية، رغم دورها في الابتكار، ولا سيما الاحتيال المالي، الذي بات يعتمد على محاكاة الهويات والأصوات، وإنشاء الصور والمقاطع المرئية والرسائل والوثائق المضللة، بما يؤثر في إرادة الضحايا ويدفعهم إلى تسليم الأموال أو إجراء تحويلات استناداً إلى وقائع مصطنعة.وتثير هذه التحولات تحديات أمام السياسة الجنائية، تتجاوز تطور الوسائل الإجرامية إلى مدى استيعاب النصوص القائمة لهذه الصور المستحدثة، وتحديد أركان الجريمة وإسناد المسؤولية الجنائية في ظل تعدد الأطراف المتدخلة في تطوير الأنظمة الذكية وتوفيرها وتشغيلها واستخدامها، ومن ثم، تبرز أهمية تقييم كفاية القواعد الجنائية التقليدية في مواجهة هذه الأنماط، مع الحفاظ على مبادئ الشرعية الجنائية وشخصية المسؤولية، بالاستناد إلى مقارنة التشريعين الجزائري والإماراتي، والاستفادة من التنظيم الأوروبي للذكاء الاصطناعي في مجال الشفافية والكشف عن المحتوى الاصطناعي.وتهدف الدراسة إلى تحديد أبرز صور الاحتيال المالي المستحدثة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتحليل مدى استيعاب النصوص الجنائية القائمة لها، والكشف عن إشكالات التكييف القانوني وإسناد المسؤولية الجنائية للأطراف المتدخلة،

Summarized by © lakhasly.com